



الأمم المتحدة
برنامج البيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط



8 December 2015

Arabic

Original: English

الاجتماع العادي التاسع عشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

أثينا، اليونان، من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016

البند السادس من جدول الأعمال: الدورة الوزارية

أربعون عامًا من التعاون من أجل بيئة صحية ومنتجة بالبحر الأبيض المتوسط وساحله:
رحلة جماعية نحو التنمية المستدامة

مذكرة المعلومات الأساسية للمناقشة الوزارية في مؤتمر الأطراف التاسع عشر

نظرًا لدواعٍ بيئية واقتصادية طُبعت هذه الوثيقة بعدد محدود؛ لذا يُرجى من المُؤفدين التكرم بإحضار نُسخهم في الاجتماعات وعدم طلب نُسخ إضافية.

مذكرة من الأمانة العامة

عقب المناقشة التي أُجريت في اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أثينا، اليونان، تشرين الأول/أكتوبر 2015) وإقرار موضوع الدورة الوزارية لمؤتمر الأطراف التاسع عشر، زادت الأمانة العامة في توضيح المذكرة الأصلية الواردة في تقرير اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (الوثيقة UNEPMED (DEPI) WG.421/26).

توفر الوثيقة المرفقة المعلومات الأساسية، وتقتراح أسئلة لمداخلات الوزراء و/أو رؤساء الوفود ومناقشتهم أثناء الدورة الوزارية في 11 شباط/فبراير 2016.

أربعون عاماً من التعاون من أجل بيئة صحية ومنتجة بالبحر الأبيض المتوسط وساحله: رحلة جماعية نحو التنمية المستدامة

مذكرة المعلومات الأساسية للمناقشة الوزارية في مؤتمر الأطراف التاسع عشر

1- الاجتماع العادي التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة والذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة، يأتيان في مرحلة حاسمة من التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وفي لحظة فارقة من مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ فدمج المُتَّفَق عليه من الأهداف والغايات العالمية والتحولية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، والتحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق، وتنفيذ اتفاقية جديدة بشأن تغير المناخ، والسعي لإحياء الاقتصادات الراكدة وتعزيزها، جميعها عمليات ذات تأثير عميق على جميع المستويات.

أولاً أربعون عاماً من التعاون والإنجازات

2- لقد حققت بلدان البحر الأبيض المتوسط على مدى تاريخها المشترك، نجاحاً عظيماً في التعايش مع التغير والتعامل معه، واغتنام الإمكانات والفرص الكامنة في التحديات التي تواجهها. ومن خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة، اتفقت هذه البلدان على برنامج تحوّل مشترك للتعاون والشرابة والتضامن على الصعيد الإقليمي؛ "لحماية البيئة البحرية بهذه المنطقة وتعزيزها بهدف المساهمة في تنميتها المستدامة" (المادة 4، الفقرة 1 من اتفاقية برشلونة، 1995). ومنذ بدء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة، وهي تتناول الفرص والتحديات التي تواجه بيئة البحر الأبيض المتوسط وسواحلها، وتسعى لربط الاستدامة البيئية بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية - التي تتمثل في تقييم التلوث البحري ومكافحته، وحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية، والإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية الطبيعية، وتعزيز التضامن بين الدول الساحلية المتوسطية - حافزاً لإحراز الكثير من التقدم.

3- الإنجازات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط تترتب على التضامن والالتزامات المشتركة للدول الساحلية المتوسطية والاتحاد الأوروبي، وجميعها من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة¹. وهي واردة بالتفصيل أدناه.

(أ) إنشاء إطار عمل قانوني متقدم وشامل لتحقيق الفعالية في التعاون والتنفيذ الوطني على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي

4- اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة تقع في القلب من نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ حيث تُضَمَّن استناد المنسق من العمل والتدابير إلى الالتزامات الملزمة قانوناً. وعبر الزمن، اتسع نطاقها الجغرافي والموضوعي، مما جعلها تُمَثِّل أحد الأنظمة القانونية الأكثر تقدماً على مستوى العالم لحماية البيئة البحرية والساحلية، ذا بُعد طموح من حيث التنمية المستدامة.

5- بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الأطراف المتعاقدة مجموعة تاريخية من القرارات، والإستراتيجيات، وخطط العمل، والغايات والأهداف الإيكولوجية، وبرامج التدابير المرتبطة بمكافحة التلوث، والتنوع البيولوجي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتكيف مع تغير المناخ. كما اعتمدت نظاماً إقليمياً للرصد البيئي المتكامل للبيئة البحرية والساحلية، وإطار عمل متكامل للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية. وهذه الصكوك قدمت التوجيه وصاغت الإجراءات على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي ضمن نطاق تفويض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

6- من خلال التعاون داخل النظام ومع أصحاب المصلحة، والحوار، وتبادل الخبرات، والدعم المالي والتقني، وتطوير المبادئ التوجيهية والأدوات، وإجراء البحوث، وبناء المعارف ومشاركتها؛ يَسِّر النظام إنشاء شبكة قوية من الجهات الفاعلة المتعاونة وتحقيق التأثيرات الإيجابية بدءاً من بُعد صنع السياسات والقرارات وصولاً إلى التدخلات المحلية، في مجالات العمل المتكاملة والقطاعية.

¹ ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا ولبنان وليبيا ومالطة وموناكو والجبل الأسود والمغرب وسلوفينيا وإسبانيا وسوريا وتونس وتركيا والاتحاد الأوروبي.

7- كان دخول بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حيز التنفيذ عام 2011 إنجازاً مهماً في منطقة كان فيها نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط سبّاقاً من نوعه؛ حيث يوفر صكاً أساسياً للأطراف المتعاقدة لتحسين إدارة مناطقها الساحلية، والتعامل مع التحديات البيئية الساحلية الناشئة، مثل تغير المناخ في عملية مستمرة واستباقية ومكلفة لإدارة الموارد من أجل التنمية المستدامة في المناطق الساحلية.

8- في كثير من الأحيان، مهّد نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الطريق لغيره من برامج البحار الإقليمية، حيث دعم بالمعلومات كلاً من القرارات والإجراءات ذات الأهمية العالمية، وساهم في تحديد الجوانب الأساسية في حماية البيئة وحوكمتها خارج النطاق الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط وساحله.

(ب) عملية تحوّل لترجمة الركائز العالمية للتنمية المستدامة ذات الصلة بتفويض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى المستوى الإقليمي

9- تطور تفويض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على مدى 40 عاماً. ففي عام 1975، شملت رصد البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط وحمايتها من تهديدات التلوث مع ضمان التنمية المتكاملة لموارد الحوض الطبيعية على أساس التعاون متعدد الأطراف.

10- وبعد عشرين عاماً، تبنت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تحديات جديدة والتزامات إضافية شكّلتها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، البرازيل، 1992). وتحوّل تركيزها من نهج قطاعي تُوجّهه مكافحة التلوث إلى نهج إدارة متكاملة للمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية. وكما ورد في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وفي بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يظل الهدف هو الاستجابة للتحديات التي تؤثر في البيئة البحرية والساحلية بطريقة شمولية ومتكاملة، والمساهمة في التنمية المستدامة بالمنطقة.

(ج) تطبيق آلية راسخة للحوكمة الإقليمية والوطنية

11- استرشاداً باجتماعات الأطراف المتعاقدة، أسّس نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط آلية راسخة وفعالة للحوكمة الداخلية على المستويات الإقليمية والوطنية، بما يتضمن التعاون مع الرئيسي من الجهات الفاعلة، والبرامج والمبادرات، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة الاجتماعية الاقتصادية، والمجتمع العلمي؛ بغرض تعزيز تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والإجراءات المنسقة من أجل تحقيق تفويضها. ويمكن القول أن هذه الآلية ساهمت في الربط بين المناصب والمصالح التي تكون أحياناً متباينة إن لم تكن متعارضة، وساهمت بصفة جوهرية في تحقيق السلام والتعاون في منطقة شديدة التعقيد والتنوع مثل البحر الأبيض المتوسط.

12- إن خدمات الأمانة العامة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب المساهمات الموضوعية والمتخصصة المقدمة من مراكز الامتياز المواضيعية الإقليمية التي تستضيفها العديد من الأطراف المتعاقدة، تُمثّل قيمة مضافة بنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مما خلّق الثقة المشتركة، والمهنية، وعزز الاهتمام بالمصالح طويلة المدى على صعيد المنطقة.

13- إن إنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة عام 1996 باعتبارها هيئة استشارية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حيث تشارك الدول الساحلية المتوسطة والشركاء من المجتمع المدني وخارجه على قدم المساواة كأعضاء، كان أحد عوامل التنمية المؤسسية الرائدة التي ما زالت تنتج الفُرص لتعزيز جدول أعمال التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط وتعزيز الشراكة لتحقيقها.

14- وأخيراً، كانت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أول برنامج من برامج البحار الإقليمية يُنشئ آليات الامتثال وإجراءاته التي تسهل تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.

(د) صندوق استئماني فريد وفعال لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط

15- إن إنشاء الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط استنادًا إلى المساهمات العادية والطوعية من الأطراف المتعاقدة يُعد إنجازًا سياسيًا ذي أهمية كبيرة وفريدًا تمامًا بالنسبة إلى بُعد الذي ساعد في تحقيق السلاسة والفعالية في التشغيل والإدارة لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. كما عزز أيضًا قدرة النظام على تعبئة الموارد الخارجية الكبرى التي تدعم الاحتياجات المتزايدة للأطراف المتعاقدة؛ للوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأهداف المشتركة المُتفق عليها.

هـ) التقدم نحو بحر أبيض متوسط صحي ونظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، مما يساهم في التنمية المستدامة

16- تحسين جودة البيئة البحرية يظل الهدف ذا الأولوية في نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة، الذي أكد عليه اعتماد البروتوكولات وتنفيذها والالتزام بتحقيق الحالة البيئية الجيدة للبحر الأبيض المتوسط ومنطقته الساحلية.

17- التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها توضح الجهود الكبرى المبذولة، بالرغم من الصعوبات والمستويات المختلفة للتنمية التقنية والاقتصادية. فتطبيق المهم من السياسات والتدابير التنظيمية والتقنية والإدارية أدى على مدى السنوات العشرين الماضية إلى زيادة كبيرة في عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومدافن النفايات الصلبة في المدن الساحلية، واستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية بما يتضمن داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد المناطق البحرية المحمية والمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما انخفض عدد المناطق ذات التلوث الشديد.

18- كما قدّم نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أيضًا برامج منسقة لرصد التلوث البحري من المقرّر توسيع نطاقها قريبًا لتشمل برامج رصد وتقييم متكاملين لكل من التنوع البيولوجي والجغرافيا المائية وحماية المناطق الساحلية والضوضاء؛ من أجل تقييم الحالة البيئية الجيدة بطريقة متكاملة. وهناك العديد من تقارير التقييمات رفيعة المستوى الإقليمية ودون الإقليمية التي تناولت الحالة والضغوط والعوامل المحركة والاستجابات على المستويات الإقليمية والوطنية، وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجه حماية البيئة البحرية والساحلية - مع الأخذ في الاعتبار تفاعلات البيئة والتنمية.

ثانيًا من أجل مواصلة الرحلة الجماعية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط

19- ومع ذلك يبقى الكثير مما ينبغي القيام به في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تتسم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالتغير السريع والعميق. لم تُسدّ الفجوة في ضمان الحالة البيئية الجيدة حتى الآن، ويحتاج نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى التركيز على تدابير التعزيز بغرض الحد من الضغوط على البيئة البحرية والساحلية وإيقاف التناقص في الأنواع المهددة بالانقراض وخدمات النظام الإيكولوجي، وبغرض تحسين كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، وتعزيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأنماط الحياة اللائقة.

20- في الوقت الحاضر، تتطلب اللحظة الراهنة الإمعان في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على المستوى الوطني والعمل على أرض الواقع، إلى جانب تطبيق نهج النظام الإيكولوجي باعتباره من المبادئ الأساسية الشاملة لتحقيق أهداف البحر الأبيض المتوسط الإيكولوجية والأهداف ذات الصلة نحو بحر أبيض متوسط صحي ونظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا لتحقيق الفائدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

أ) إطار العمل العالمي: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة - وتنفيذه في منطقة البحر الأبيض المتوسط

21- إن إطار العمل العالمي لجدول أعمال 2030 للقضاء على الفقر والسعي إلى مستقبل مستدام يلزم كل بلد باتخاذ مجموعة من الإجراءات لا تكتفي فقط بمعالجة الأسباب الجذرية للفقر، بل تعمل أيضًا على زيادة النمو الاقتصادي والازدهار، وتلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية والاجتماعية للأشخاص، مع حماية البيئة في الوقت ذاته.

22- يعد جدول أعمال 2030 خطة عمل من أجل الأشخاص، ومن أجل الكوكب، ولتحقيق الازدهار. ومن خلال جدول أعمال 2030، التزمت البلدان باتخاذ خطوات جريئة وتحولية بغرض تحويل العالم إلى مسار مستدام ومرن. ويُورّ جدول أعمال 2030 بأهمية الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والترابط في التنمية المستدامة. ومن ثم فإن أطر العمل الإقليمية ودون الإقليمية مُعترف بها بصفتها وسيلة تُسهّل الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

23- يُدرك جدول أعمال 2030 أن العالم يواجه تحديات هائلة، بدءًا من انتشار الفقر على نطاق واسع، وازدياد حالات انعدام المساواة، والتفاوتات الضخمة في الفرص والثروات والسلطة، وصولاً إلى التدهور البيئي، والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ. ولذا فإن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف التسعة وستون ومائة بجدول الأعمال الجديد، تُهدف إلى تحفيز العمل. في الوقت الذي تُشكّل فيه أهداف التنمية المستدامة كيانًا جامعاً وغير قابل للتجزئة من المُقرّر استهداف تحقيقه بأكمله؛ ترتبط الأهداف التالية مباشرة بتقويض نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأهدافه وعمله:

- الهدف الرابع عشر المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستدامة استخدامها؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف الحادي عشر جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة
- الهدف الثاني عشر ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين
- الهدف الثالث عشر اتخاذ إجراء عاجل لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته
- الهدف السابع عشر تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

(أ) إطار العمل الإقليمي للتنمية المستدامة: الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة

24- يُرجّب جدول أعمال 2030 بتعاون المنظمات واللجان الإقليمية ودون الإقليمية؛ من أجل متابعة توفير الفرص المفيدة للتعليم عن طريق الأقران واستعراضها، بما يتضمن من خلال الاستعراضات الطوعية، ومشاركة أفضل الممارسات، والمناقشة بشأن الأهداف المشتركة، ويُشجّع الدول على تحديد أنسب منتدى إقليمي للمشاركة فيه. كما يُشجّع جدول أعمال 2030 أيضًا الدول على تطوير استجابات وطنية طموحة لتنفيذها الشامل مما يدعم الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة والبناء على وسائل التخطيط القائمة، على سبيل المثال: إستراتيجيات التنمية المستدامة والتنمية الوطنية، كما ينبغي، وعلى إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المُحرز على المستويات الوطنية ودون الوطنية، مما تُقوده البلدان على أساس قطري.

25- إن الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 ترتبط بجدول الأعمال المذكور أعلاه وأهداف التنمية المستدامة به، وتوفر إطار عمل سياسي إستراتيجي، مبني على عملية تشاور واسعة النطاق؛ بغرض ضمان مستقبل مستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالاتساق مع أهداف التنمية المستدامة. لذا فهي تُهدف إلى تحقيق التناغم في التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، ومواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصلحة في تنفيذ التنمية المستدامة. وكما يظهر بوضوح في عنوانها الفرعي ("الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية")، تركز الاستراتيجية على قناعة قوية بأن الاستثمار في البيئة هو أفضل سبيل لتأمين الاستدامة طويلة الأجل في خُلُق الوظائف والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وهي تضمن بقاء منطقة البحر الأبيض المتوسط في صدارة مجال الحوكمة البيئية وحوكمة الاستدامة، وتبني على أوجه التآزر بين الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وغيرها من المبادرات الإقليمية.

26- إن التنفيذ الوطني لجدول أعمال 2030 والاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة يتصل مباشرة بالعديد من خطط العمل الوطنية (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وخفض التلوث ومنعه، والتنوع البيولوجي) التي طورتها الأطراف المتعاقدة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. كما يمكن أن يرتبط تنفيذهما ارتباطاً وثيقاً أيضاً بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ثالثاً الأسئلة المقترحة لبيانات الوزراء

27- الدورة الوزارية لمؤتمر الأطراف التاسع عشر ستتيح للأطراف المتعاقدة فرصة:

- مناقشة إنجازاتها الفردية والجماعية ضمن إطار عمل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة،
 - وتجديد التزامها وتصميمها على التصدي معاً للتحديات الناشئة ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط وساحله، في إطار العمل العالمي لجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة المُعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 28- تُوجّه الدعوة إلى الوزراء لتقديم مداخلات حول الأسئلة التالية:

- أ) استناداً إلى الخبرة الوطنية، ما الإنجازات الرئيسية لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والتحديات التي تواجه تحقيق تفويضها؟
- ب) ما الأولويات التي يجب على نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الاستجابة لها في إطار عمل الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، من أجل المساهمة في تحقيق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة؟
- ج) ما الطريقة التي تُعدّ الأفضل على المستوى الوطني لضمان تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع عشر من خلال تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؟
- د) كيف يمكن جعل آليات الحوكمة والتعاون الإقليمية أكثر فعالية (لا سيما تلك الآليات التي وضعها نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط) وتنشيط شراكة متوسطة من أجل التنمية المستدامة تضم الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة؟